مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد للعراق للمدة (2003 - 2021)
اسم الكاتب: لاوين رفيق احمد، لقمان عثمان عمر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3852
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

Measuring and Analyzing the Impact of Fiscal Policy Tools on the Money Supply to Iraq for the Period (2003-2021)

Laween R. Ahmed[1], Luqman O. Omer[2]

[1&2] College of Administration & Economy/ Salahaddin University-Erbil - Iraq

Corresponding author: Laween R. Ahmed, College of Administration & Economy/ Salahaddin University-Erbil - Iraq

Laween.ahmed@su.edu.krd

DOI https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180480

Article History: *Received*:13/4/2023; *Revised*:28/4/2023; *Accepted*:3/5/2023; *Published*: 1/9 /2023.

Abstract

The fiscal policy has significant effects on various economic activities, and it has intertwined relations with the rest of the economic policies, and its tools have a major role in achieving stability in various fields, including the monetary field. Among the conclusions, included the existence of a direct relationship between public expenditures and public revenues with the money supply, while the relationship was inverse between the public debt and the interest rate (as an auxiliary variable) with the money supply, and the rate determination coefficient test reflected the existence of a strong relationship between the independent variables and the dependent variable included in the model benchmark. Several proposals were reached, including Fiscal policy and its tools that can complement the work of monetary policy tools and optimally achieve their goals.

key words:
Fiscal Policy, Money Supply, Iraq.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 139
Sep. 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Ahmed, Laween R., Omer, Luqman O. (2023) "Measuring and analyzing the impact of fiscal policy tools on the money supply to Iraq for the period (2003-2021)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (*139*), 152 -173 , https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180480
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد للعراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)

لاوين رفيق احمد[١]، لقمان عثمان عمر[٢]

[١&٢] جامعة صلاح الدين/ أربيل ، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد.

المؤلف المرسل: لاوين رفيق احمد، جامعة صلاح الدين/ أربيل ، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد.
Laween.ahmed@su.edu.krd

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180480

تاريخ المقالة: *الاستلام:*١٣/٤/٢٠٢٣؛ *التعديل والتنقيح:*٢٨/٤/٢٠٢٣؛ *القبول:*٣/٥/٢٠٢٣؛ *النشر:* ١/٩/٢٠٢٣.

المستخلص

إن للسياسة المالية تأثيرات كبيرة على الأنشطة الإقتصادية المختلفة ، ولها علاقات متشابكة مع بقية السياسات الإقتصادية، وإن لأدواتها دور كبير في تحقيق الإستقرار وفي مجالات مختلفة ومنها المجال النقدي، لذلك تهدف الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد، حيث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات منها : وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والإيرادات العامة مع عرض النقد، بينما كانت العلاقة عكسية بين الدين العام وسعر الفائدة (كمتغير مساعد) مع عرض النقد، وإن إختبار معامل تحديد المعدل عكس بوجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الداخل في النموذج القياسي ، هذا وتم التوصل إلى جملة من المقترحات منها : يمكن للسياسة المالية وعبر أدواتها أن تقوم بتكملة عمل أدوات السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بشكل أمثل.

الكلمات الرئيسة

السياسة المالية، عرض النقد، العراق.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٩))،
أيلول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والإقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: احمد ،لاوين رفيق، عمر , لقمان عثمان (٢٠٢٣). " قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد للعراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢١)"

تنمية الرافدين، ٤٢ (١٣٩)، ١٥٢-١٧٣،
https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180480

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة:

إن ما يميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير ملحوظ على النشاط الإقتصادي، وإن لها علاقات متشابكة مع السياسات الإقتصادية الاخرى، ومنها فأن تبني السياسة المالية من قبل الدول من خلال استخدام أدواتها بغية تحقيق الإستقرار في إقتصاد الدولة.

اما الإقتصاد العراقي فقد لقى اهتمام واسع للعديد من الباحثين والإقتصاديين نظراً للظروف المختلفة التي شهدها خلال العقود الماضية من اختلالات هيكلية وإقتصادية ، وبشكل عام أدى إلى تراجع الأداء الإقتصادي والإجتماعي، وسبب في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وزيادة العجز في الموازنة ، فاصبح التوجه نحو سياسة لها فاعلية اكثر للتأثير على المتغيرات النقدية، فضلاً عن تحقيق التناسق بين تلك السياسة وبين بقية السياسات، ولاسيما السياسة النقدية. لهذا فأن منظومة الإستقرار الإقتصادي تتم من خلال السياسة المالية ومن خلال أدواتها، وهذا يمثل دعماً لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

مشكلة الدراسة

مرّ الإقتصاد العراقي بأزمات مختلفة مما دفع بالحكومة إلى اتخاذ اجراءات متنوعة بغية تحقيق الإستقرار في المتغيرات الإقتصادية، في ضوء ذلك يمكن اثارة التساؤلات التالية : ماهو أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد ؟ وهل للأدوات تأثيرات متباينة في الامدين القصير والطويل؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على عرض النقد.

فرضية الدراسة

تتجسد فرضية الدراسة في مايلي : إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على المتغيرات النقدية بشكل عام، ومن بينها متغير عرض النقد، مما يفرز نتائج مختلفة من حيث اتجاه العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة مع عرض النقد والتي تكون ايجابية، بينما العلاقة بين الدين العام وسعر الفائدة مع عرض النقد فكانت سلبية وذلك وفقاً للظروف التي يمر بها الإقتصاد العراقي.

حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة مكانياً العراق، أما زمانياً المدة الزمنية (2003 – 2021)، اما الحدود الموضوعية فتشمل السياسة المالية وعرض النقد.

منهجية الدراسة

قادت طبيعة مشكلة الدراسة وهدفها وفرضياتها إلى اتباع المنهج الاستنباطي واستخدام الأسلوب القياسي الإقتصادي والإعتماد على نموذج (ARDL)، وذلك لبيان أثر أدوات السياسة المالية على عرض النقد.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة على مبحثين، اذ تضمن المبحث الأول الإطار النظري للسياسة المالية وعرض النقد، أما المبحث الثاني فتناول قياس أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد للعراق، وقد ختمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة للمصادر وملحق.

الدراسات السابقة:

١. **دراسة حسين شناوة مجيد (2016)** : عنوان الدراسة (العلاقة بين عجز الموازنة و التغير النقدي في البلدان المختارة مع إشارة خاصة للعراق) وتكمن مشكلة الدراسة في ان أغلب الدول النامية تتجه اتجاهاً متزايداً في نمو العجز في الموازنة العامة الذي يعكس اختلالاً هيكلياً متزامناً في هيكل الموازنة العامة وهيكل الناتج وهيكل الصادر، قاد إلى ظهور ازمة التنمية ، فضلاً عن الصدمات الخارجية التي تعرضت لها هذه البلدان والتي أدت إلى دراسة وسائل مختلفة لتمويل هذا العجز، و هدفت الدراسة إلى تحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية المرتبطة بالدراسة في بلدان العينة مع اجراء مقارنة لإتجاه هذه المتغيرات للاستفادة من تجارب الأصلاح وامكانية تطبيقها في الإقتصاد العراقي، وقياس العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد والتضخم وسعر الفائدة في بلدان العينة ، ووضع رؤية مستقبلية للعلاقة بين صافي الموازنة العامة والتغير النقدي في الإقتصاد العراقي في ضوء المتغيرات على الساحة المحلية والدولية ، وافترضت وجود علاقة أُحادية الإتجاه من عجز الموازنة إلى التغير النقدي (عرض النقد و التضخم النقدي وسعر الفائدة)، و كذلك بين التغير النقدي (عرض النقد والتضخم النقدي وسعر الفائدة) باتجاه عجز الموازنة ، وافترضت ايضاً وجود علاقة تبادلية بين عجز الموازنة والتغير النقدي (عرض النقد والتضخم النقدي وسعر الفائدة) إنعدام العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي ، واستخدمت الدراسة منهجية استخدام أساليب السلاسل الزمنية في تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة في بلدان العينة باتباع اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج واختبار التكامل المشترك وكذلك اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة. وشملت الدراسة مكانياً كل من ايران ونيجيريا والعراق. **اما زمانياً** فشملت البيانات السنوية للمدة (1980–2015) . **وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات ومنها:** تميز العراق من بين بلدان العينة إلى ان عرض النقد فيه اصبح متغيراً داخلياً يرتبط بالإيرادات والنفقات ومن ثم ارتباطه بالتطورات في اسعار النفط العالمية ، وصعوبة تحقيق التنسيق بين سياسات الموازنة العامة وسياسات البنك المركزي في العراق بعد عام 2003، اذ تعاني الموازنة العامة في جانب النفقات من اختلال هيكلي في ظل سيادة النفقات الجارية طوال مدة الدراسة فضلاً عن اقتصار الإيرادات على صادرات النفط وقصور مكونات الإيرادات الاخرى وبخاصة الضرائب .

٢. **دراسة مأب علي البشري محمد (2019): عنوان الدراسة** (السياسة المالية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان في الفترة 1990–2018). **وتمثلت مشكلة الدراسة** في أن مؤشرات الاقتصاد الكلي (كل من التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي)، تتأثر بالتغيرات الحاصلة في السياسة المالية في السودان مما ينجم عنه ضعف وتذبذب للقوة الشرائية وبدورها يسبب تغير في القيمة الفعلية للعملة الوطنية

ومؤشرات الإقتصاد السوداني ، ويعّد بيان مدى أهمية السياسة المالية و أثرها على المؤشرات الإقتصادية الكلية على التضخم وسعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي من أهم أهداف الدراسة ، **وافترضت الدراسة** بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي مع الناتج المحلي الإجمالى و التضخم و سعر الصرف فى السودان. **واعتمدت الدراسة** المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الإقتصادي القياسي لبناء النموذج، وتقديره وإجراء اختبارات إقتصادية واحصائية وقياسية ، الحدود المكانية للدراسة شملت جمهورية السودان ، اما الحدود الزمانية فشملت (1990 – 2018). **وأهم ما توصلت اليه الدراسة من الاستنتاجات :** هنالك علاقة طردية بين السياسة المالية للإنفاق الحكومي مع كل من معدلات التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي فى السودان . وهنالك علاقة عكسية بين السياسة الضريبية مع كل من معدلات التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي فى السودان.

٣. **دراسة Edda Zoli (2005): عنوان الدراسة** (How does fiscal policy affect monetary policy in emerging market countries? كيف تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية في اسواق الدول الناشئة ؟. وان **مشكلة الدراسة** تكمن في إن السلطات المالية تحدد ميزانيتها بصرف النظر عن التزامات القطاع العام ، قد يتطلب التوسع المالي في النهاية تحويل الأصول إلى نقود، و تنجم عنه ارتفاع معدلات التضخم ، تؤثر السياسة المالية على التضخم أيضاً من خلال تأثيرها على إجمالي الطلب.

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية في الدول الناشئة ، وذلك لسببين رئيسين: **أولهما :** يمكن أن تكون الهيمنة المالية للأسواق الناشئة ، حيث شهدت هذه الإقتصادات في السنوات الأخيرة زيادة الدين العام، **ثانيهما:**على الرغم من القيود التي تفرضها السياسة المالية تم دراسة أثر السياسة النقدية على المستوى النظري ، لم يكن لها تأثير كبير في تلك الدول ذات الأسواق الناشئة. **وافترضت الدراسة** أن النماذج النظرية المالية لمستوى الأسعار لتلك السياسة المالية يمكن أن يكون المحدد الرئيسي للتضخم . علاوة على ذلك، تؤثر السياسة المالية على متغيرات السياسة النقدية الأخرى لا سيما أسعار الفائدة وأسعار الصرف . وقد **استخدمت الدراسة** في اختبار الهيمنة المالية على ثمانية اقتصادات ناشئة ، أساليب كمية قياسية و استخدام نموذج VAR ، الحدود المكانية للدراسة شملت الدول الناشئة (ارجنتين، برازيل ، شيلي ، كولومبيا ، مكسيك ، بولندا ، افريقيا الجنوبية ، تايلاند). **وان أهم ما توصلت اليها الدراسة من الاستنتاجات :** أن في البلدان قيد الدراسة ارجنتين، برازيل، شيلي، كولومبيا، مكسيك، بولندا، افريقيا الجنوبية، تايلاند، لا يتأثر سلوك السياسة النقدية بشكل مباشر بالموقف المالي.

واكتشفت الدراسة آلية أخرى يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تؤثر على السياسة النقدية في إحدى دول الأسواق الناشئة ، من خلال النظر في تأثير السياسة المالية على سعر الفائدة وأسعار الصرف ، بشكل مختلف عن الأدبيات الحالية .

4. **دراسة Fatma Turan Koyuncu (2014): وعنوان الدراسة** (Causality Network between Budget Deficit, Money Supply and Inflation: An Application to Turkey علاقة تشابكية

بين عجز الميزانية وعرض النقود والتضخم: تطبيق في تركيا)، بينت **مشكلة الدراسة** في إثارة الاسئلة التالية : ما هي الأسباب وراء قيام الحكومة بانشاء نمو نقدي من شأنه يسبب التضخم؟ هل هي بسبب الزيادات السريعة في الإنفاق الحكومي ؟ ام السياسات الحكومية التي تهدف إلى الوصول إلى العمالة الكاملة ؟ أو السياسات غير الصحيحة التي ينتهجها البنك المركزي.؟ **هدفت الدراسة** إلى معرفة العلاقة بين عجز الموازنة ونمو عرض النقود والتضخم ، **افترضت الدراسة** بأن التضخم سببه زيادة في عرض النقد الناجم عن زيادات في الإنفاق الحكومي أو إعطاء الحكومة الأولوية للوصول إلى العمالة الكاملة . وتم استخدام النماذج القياسية للإستعانة به في اختبار النمو في العرض النقدي والتضخم ، وذلك باستخدام نموذج السلسلة الزمنية .VAR. الحدود المكانية للدراسة هي اقتصاد تركيا، والزمانية (1987 – 2013). **واهم ما توصلت اليها الدراسة من الاستنتاجات** : تشير العلاقة السببية ثنائية الإتجاه بين عجز الميزانية والتضخم ولا يمكن خفض التضخم إلّا عن طريق خفض عجز الميزانية ، بالإضافة إلى ذلك ، استنتجت الدراسة بعدم وجود علاقة بين التضخم وعرض النقد ؛ بينما وجد أن هناك علاقة سببية من عرض النقود باتجاه التضخم.

المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة المالية وعرض النقد

1-1 السياسة المالية (مفهومها، أهدافها، أدواتها)

1-1-1 مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها برنامج تتبعه الحكومة وذلك باستخدام كل من الإيرادت العامة و النفقات العامة، محققاً أهدافاً إيجابية تسعى اليها الحكومة وأهمها دفع عجلة التنمية و النهوض بالإقتصاد المحلي و تحقيق الإستقرار الإقتصادي و التنمية المستدامة، والإبتعاد عن الآثار الثي ثؤثر سلباً على كافة قطاعاتها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية (al-husseini, 2018, 97).

1-1-2 الأهداف السياسة المالية

ان للسياسة المالية أهداف عديدة التي تسعى الدولة في تحقيقها و يمكن حصرها في مجموعتين الأهداف العامة و التقليدية، وتكمن **الأهداف العامة** في **(التوازن المالي** والذي يتمثل بالإستخدام الأمثل لموارد الدولة، كاستخدام الدين العام في قضايا الإنتاج ، وأن يتميز النظام الضريبي بالبساطة ، و بالكفاية مالياً لإستجابة احتياجات الدولة، و التوازن الإقتصادي الذي يتمثل في حجم الانتاج الأمثل للوصول إلى التوازن الإقتصادي، و يتحقق هذا التوازن عند الموازنة بين نشاط القطاع الخاص و القطاع العام من قبل الدولة، وذلك عندما يصل مجموع المنافع الصادرة عن المنشأت العامة و الخاصة إلى أعلى حد ممكن، أي الاستغلال الأمثل لإمكانيات المجتمع للوصول إلى الحجم الأمثل للانتاج (saker, 2003, 128)، **والتوازن الإجتماعي** ويتمثل أعلى مستويات الرفاهية التي يصل اليها أفراد المجتمع بامكانياتها المحدودة ، ليس فقط من خلال زيادة الانتاج وانما ايجاد طرق تتسم بالعدالة في توزيع ذلك الانتاج على أفراد المجتمع ، **والتوازن العام** ويتمثل بتحقيق هدف التوازن بين مجموع الناتج القومي و بين مجموع النفقات العامة المتمثلة بالنفقات الإستهلاكية للأفراد و الاستثمارات الحكومية .

تستخدم الحكومة لتحقيق ذلك الهدف مجموعة من الأدوات منها الضرائب، الإعانات، القروض، الاعفاءات، المشاركة والمساهمة في مختلف المشاريع (abd alhamid, 2010, 42).

اما عن **الأهداف التقليدية** للسياسة المالية التي تستفاد منها الحكومة في حالات التقلبات الإقتصادية التي يمر بها المجتمع، مما يؤثر سلباً على أفراد **المجتمع**، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف كالآتي : (**تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق مستوى من التوظيف المرغوب فيه، تحقيق مستوى من الاستهلاك المرغوب فيه، العدالة في توزيع الدخل و الثروة، التنمية و النمو الإقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات** (al-damerdash et al, 2015 ,18)،(Ray et al, 2014, 70) (al-rubaie, 2011, 204)

1-1-3 أدوات السياسة المالية

وفيما يلي يتم التوقف على جزئيات لأدوات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام .

1-1-3-1 سياسة الإنفاق العام

وتشير النفقات الحكومية إلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات للفرد إلى حجم الحكومة وتعكس القرارات السياسية التأريخية والحالية حول دورها في تقديم الخدمات وإعادة توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التباين في هذه النسب يبين مناهج التي تتبعها الدول المختلفة لتقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم الإجتماعي ، حسب الاختلافات الحقيقية في الموارد التي يتم إنفاقها (OECD ,2009: 52).

وفيما يتعلق بأنواع الإنفاق العام فتنقسم إلى (hayawi et al, 2019, 380):

1- **النفقات الإستهلاكية:** ان اقتناء السلع والخدمات النهائية لن يتم من دون مقابل مادي حيث يحصل عليها من قطاع الانتاج بمقابل نقدي ويطلق عليه (الإنفاق الإستهلاكي) ويكون مصدره الأساسي الدخل الوطني ويحصل عليه القطاع بعد تقديمه الخدمات التي يقدمها عناصر الانتاج .

2- **النفقات الاستثمارية:** ويمثل نسبة مهمة من إجمالي الإنفاق الكلي، وتتراوح هذه النسبة ما بين 15% و 20% تقريباً في معظم البلدان الصناعية، وان عدم الاهتمام و التركيز بهذا الجزء من النفقات الكلية، معناه تجنب محدد هام بالنسبة لدالة الطلب الكلي وأهميته تكمن في مدى انتقال تلك الدالة، ومنه زيادة الدخل القومي متجاوزاً المشاكل الإقتصادية.

3- **النفقات التحويلية:** وهي تلك النفقات التي يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس الأموال. وتقوم الدولة بتحويل جزء محدد من الدخل القومي من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى. ومنه فلا يترتب عليها زيادة في الدخل القومي، ومن الأمثلة على هذه النفقات: الإعانات والمنح الاجتماعية والإقتصادية التي تقدمها الدولة لكل من الأفراد والمشروعات ، لذا تسمى ب(الإنفاق التوزيعي) لكونها توزع على الدخل القومي.

1-1-3-2 سياسة الإيراد العام

لقد أصبحت الإيرادات أداة رئيسة من الأدوات التى تستخدمها الدولة، في توجيه دفة الإقتصاد لتحقيق الأهداف المرغوبة ، وتعرف الإيرادات العامة على أنها ماتحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية، لقاء تقديم خدماتها

المختلفة للجمهور، إضافة اليها تحتوي فى جزء منها على المنح والمساعدات الأجنبية، التى تحصل عليها من الدول الصديقة (muhammrd, 2019, 20)، وفيما يتعلق بأنواع الإيرادات العامة فتنقسم إلى الإيرادات العامة الإقتصادية والسيادية، ويمكن تقسيم الإيرادات الإقتصادية إلى :

1- **املاك الدولة:** وهي تلك الأموال التي تخضع لأحكام قانون العام والتي تملكها الدولة، والهدف منها نفع العام، ومصدر رئيسي من مصادر الإيرادات العامة للدولة ومنها **(الدومين العقاري، الدومين المالي، الدومين الصناعي والتجاري)** (salman, 2021, 20)

2- **ثمن العام:** وان إيرادات الدومين الصناعي والتجاري الخاص للدولة تعتبر ثمن السلع والخدمات التي تبيعها الدولة للأفراد، تسمى بالثمن العام (al-ali, 2007, 82).

اما الإيرادات العامة السيادية وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالجبر والإكراه، ومنها الرسوم والضرائب والغرامات الجزائية والقروض الإجبارية (asfour, 2011, 317-318)

3- **الرسوم** : عبارة عن مبلغ مالي تجبيه الدولة ، أو أحدى الشخصيات العامة الاخرى جبراً من الأفراد ، وذلك مقابل تقديم خدمة خاصة لهم، أو مقابل نفع خاص ينتفع به من هذه الخدمة (al-jannani, 2020, 17).

4- **الضرائب:** تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة وخصوصاً في الإقتصادات المتقدمة, وتعرف الضريبة على أنها عبارة عن " فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العامة وبصفة نهائية منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"، وتستهدف الضريبة مجموعة من الأهداف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال الإيرادات الضريبية (sughair et al,2022,315). الا أنه يفترض أن يكون الهدف الأول من فرض الضرائب لجباية اقصى حجم من الإيرادات، وايضاً ان تستخدم لتحفيز الأفراد على الادخار و تقليل نسبة الاختلاف بين الدخول، ومنه تحويل هذا الفائض الإقتصادي على شكل الادخارات الكلية نحو النشاطات الإقتصادية. ومن أنواعها استناداً إلى مصدر جبايتها تنقسم إلى نوعين **الضرائب المباشرة و غير المباشرة**، ويعتبران من أقدم مصادر إيرادات الدولة (Rogerson,36-39,2010).

1-1-3-3 سياسة الدين العام (الإيرادات الائتمانية): ويعتبر القرض العام من مصادر مهمة للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، وذلك عند عدم كفاية مصادر اخرى من إيرادات الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتتجه الدولة إلى الاستناد على القروض العامة في حالتين مهمتين وأساسيتين (mahrezi، 69-67 :2016).

وتقسم القروض العامة إلى قروض داخلية وقروض خارجية (al- demerdash 2018: 120-121)

القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من اشخاص معنويين وطبيعيين مقيمين داخل حدود الدولة، بغض النظر عن أصل جنسياتهم سواء أكانوا مواطنين محليين أم أجانب. **اما القروض الخارجية** فهي استدانة الدولة للأموال من أشخاص دولية أو من أشخاص محددة مقيمين في خارج حدود الدولة المقترضة وفي الأغلب هم من الأجانب . وعادة يتم الاكتتاب في مثل هذه القروض بالعملات الأجنبية. ويمكن تقسيم

القروض العامة أيضاً إلى **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية** (maaitaal-,2022, 72)، ولها تقسيم اخر وهي **القروض المؤقتة والقروض المؤبدة** (nashid,2000, 248-250).

2-1 سعر الفائدة : مفهومها وأهميتها

1-2-1 مفهوم سعر الفائدة

أسعار الفائدة هي المكافأة التي يدفعها المقترض (المدين) للمقرض (الدائن) لأستخدام المال لفترة ، ويتم التعبير عنها من حيث النسبة المئوية سنوياً، من أجل جعلها قابلة للمقارنة ، غالباً ما يشار إلى أسعار الفائدة أيضاً بأسم سعر النقود ، يجب على المرء بدلاً من ذلك الإشارة إلى أسعار الفائدة على أنها المعدلات المستحقة على التزامات الديون والودائع (المعروفة أيضاً بالأدوات والأوراق المالية) من قبل المقترضين للمقرضين . (Faure,2014, 1)

1-2-2 **انواع سعر الفائدة** : هناك عدة انواع لسعر الفائدة يمكن تمثيلها من خلال الآتي : -

1- **سعر الفائدة الدائنة والمدينة** : أن البنوك تتعهد عند قبول الودائع بالحفاظ عليها وارجاعها للمودعين عند الطلب، بالإضافة إلى تعهدها بتسديد سعر الوديعة وفق نوع الوديعة، ويطلق على هذا السعر بسعر الفائدة السنوي على المبلغ المالي ويطلق عليه سعر الفائدة الدائنة، وكذلك الحال بالنسبة لمنح القروض حيث يشترط البنك على المقترض نسبة من الائتمان، ويدفعها المقترض ويطلق عليها بسعر الفائدة المدينة .(asaad et al2019, 738)

2- **سعر الفائدة البسيط والمركب:** ينشأ سعر الفائدة البسيط عن أصل القروض دون فوائده، أما بالنسبة لسعر الفائدة المركب فهو يحتسب عن أصل القرض وفوائده، اي أصل المبلغ المستثمر وفوائده المحتسبة عنها . (asaad et al، ibid,739)

3- **سعر الفائدة الاساسي** : وهو سعر غير واقعي ونظري، وهو سعر الذي يخلو من عنصر المخاطرة، كسعر الفائدة على السندات الحكومية والتي تتميز بدرجة عالية من السيولة (ali, 2004, 298, 299)

4- **سعر الفائدة الاسمية والحقيقية** :سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الفائدة الاسمي مستبعداً معدلات التضخم .(Anthony, 2018, 409)

1-3 مفهوم عرض النقد ومقياسه

1-3-1 مفهوم عرض النقد

ويعرف عرض النقد بأنه "الكمية المعروضة من النقود المتداولة لشراء السلع والخدمات" يمثل عرض النقد القاعدة النقدية المتداولة في الإقتصاد، وهي من العوامل الاساسية للسياسة النقدية، تحليل عرض النقد وتقويمه يساعد السلطة النقدية وصانعي السياسات الإقتصادية، فيحدد نمط السياسة الحالية للمعروض النقدي سواء بزيادتها أو تخفيضها لنمط السياسة النقدية، والمحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على استقرار التوازن الإقتصادي (al-khafaji, 2014, 40).

2-3-1 مقياس عرض النقد

ان لعرض النقد تعاريف مختلفة وذلك حسب ما يتضمنه كل تعريف من كمية وحجم السيولة وغيرها فمنها:

1- **M1 وهي تعريف المعروض النقدي بمعناه الضيق**، ويعتمد هذا المفهوم لقياس العرض النقدي بشكل مباشر على وظيفة النقد الاساسي وهي وسيط للتبادل، وأنها تعني المعروض النقدي المتداول M٠ بالإضافة إلى الحساب الجاري أو الودائع تحت الطلب، وعليه فإن هذا المفهوم بهذا المعنى لا يشمل الودائع التي يحتفظ بها البنك المركزي في شكل احتياطي للبنوك الأخرى، وأيضاً لا يشتمل على الكمية النقدية التي تحتفظ بها وزارة المالية، وأنه يستبعد من الودائع تحت الطلب الودائع الحكومية المتمثلة بالإنفاق العام على السلع والخدمات في البلد، وودائع البنوك لدى بعضها البعض (haji et al, 2022, 148).

2- **M2 المعنى الواسع لعرض النقود، وتسمى بعرض السيولة المحلية الخاصة وهذا التعريف يشمل:** عرض النقود على أساس وسائل الدفع M1، الودائع الجارية وبإخطار لدى البنوك التجارية، والودائع الجارية بصناديق التوفير وشهادات الإيداع الادخارية ذات الدخل الثابت التي تصدرها البنوك التجارية (al-talbani, 2022, 47).

3- **M3 المعنى الأوسع لعرض النقود**، وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية ويعرف بمصطلح إجمالي السيولة المحلية . ويتضمن كل من مكونات M2، MI وتلك الأصول المالية ذات درجة عالية نسبياً من السيولة مثل الودائع الحكومية والآجلة والإدخارية لدى المؤسسات المالية غير البنكية والبنكية التجارية اضافة إلى بواليص التأمين لدى شركات ومؤسسات التأمينية و اتفاقيات إعادة الشراء قصيرة الأجل (Bain, 2005, 49-50).

4- **M4 و M5** المفهومان لعرض النقود تم تصميمهما خصيصاً للذين يعترضون في حكمة استبعاد شهادات الإيداع الكبيرة من تعريف المعروض النقدي. وهنالك تباين في الرأي حول امكانية هذه المجموعات النقدية يمكن تسميتها نقوداً (saeed, 2016, 78). تتكون السيولة العامة M4 من عرض النقد M3 زائداً بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الإقتصادية غير البنكية كالأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة بالقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الأستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الإدخار والأوراق التجارية ، وكذلك تتكون M5 من M4 اضافة إلى شهادات الإيداع ، وهناك بعض المحللين الإقتصاديين يستعملون هذين المفهومين في تحليلهم لرصد التحركات النقدية. وهذين الشكلين الآخرين من عرض النقد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (al-fatlawi, 2017: 39).

المبحث الثاني : قياس أثر أدوات السياسة المالية في عرض النقد في العراق

لبيان أثر أدوات للسياسة المالية في عرض النقد في العراق تم الاعتماد على نموذج (ARDL) وذلك لقياس وتحليل موضوع الدراسة من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية السنوية للمدة (2003 –2021) الخاصة بـ(الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام، سعر الفائدة، عرض النقد). وهنالك شروط عند اعتماد أنموذج (ARDL) ومنها اختلاف مستويات الإستقرارية وربط عدم إستقرار البيانات عند الفرق الثاني.

2-1 مرحلة تحديد المتغيرات المستخدمة وتوصيف النموذج :

من أهم مراحل الإقتصاد القياسي هو تحديد المتغيرات والنموذج المستخدم، وفيما يتعلق بالدراسة الحالية تمت صياغة نموذج قياسي مقترح في الصيغة الآتية:

$$M_t = B_0 + B_1 TR_t + B_2 TE_t - B_3 PD_t - B_4 IR_t + U_t$$

حيث أن :

Mt : المتغير التابع في النموذج الأول المتمثل بعرض النقد

TR : المتغير الرئيسي المستقل الأول المتمثل بالإيرادات العامة

TE : المتغير الرئيسي المستقل الثاني المتمثل بالنفقات العامة

PD : المتغير الرئيسي المستقل الثالث المتمثل بالدين العام

IR : المتغير المساعد المستقل الرابع المتمثل بسعر الفائدة

B : المعلمات وt : الزمن وU الخطأ العشوائي(المتغير العشوائي)

2-2 الاختبارات و النتائج :

2-2-1 مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :

باستخدام اختبار المؤشرات الاحصائية للبيانات الداخلة في النموذج القياسي، يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات الدراسة، وذلك من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول (1) يبين نتائج بعض هذه المؤشرات الاحصائية:

الجدول)١(: نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج[1]

مليون دينار

المؤشرات الاحصائية	عرض النقد	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الدين العام	سعر الفائدة%
Mean	67029436	70136013	74683759	82343710	7.4
Median	75336128	73571040	69521117	71149640	6.0
Minimum	6953420	4901961	15985526	51537466	4.0
Maximum	139885978	119466403	119127556	146668847	20.0
Std. Dev.	39110630	31929684	30699787	28493675	4.7

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2003-2021) المدرجة في الملحق، باستخدام البرنامج E-views 12 .

يمكن تحليل متغيرات الدراسة للمدة (2003-2021) وفقا للنتائج المتحصلة عليها وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي (12E-views) على النحو الآتي :

(1) ان البيانات المعتمدة للنموذج القياسي تم تدوينها في الملحق

عرض النقد : توضح النتائج أعلاه ان عرض النقد خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (6953420) و أعلى قيمة (139885978) بفارق (132932558) مليون دينار، و بمتوسط (67029436)، ووسيط قدر بـ (75336128).

الإيرادات العامة : توضح النتائج أعلاه ان الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (4901961) و أعلى قيمة (119466403) بفارق (114564442) مليون دينار، وبمتوسط (70136013)، ووسيط قدر بـ (73571040).

النفقات العامة : توضح النتائج أعلاه ان النفقات العامة خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (15985526) و أعلى قيمة (119127556) بفارق (103142030) مليون دينار، و بمتوسط (74683759)، و وسيط قدر بـ (69521117).

الدين العام : توضح النتائج أعلاه ان عرض النقد خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (51537466) و أعلى قيمة (146668847) بفارق (95131381) مليون دينار، و بمتوسط (82343710)، و وسيط قدر بـ (71149640).

سعر الفائدة : توضح النتائج أعلاه ان عرض النقد خلال مدة الدراسة محصورة بين أدنى قيمة (4) وأعلى قيمة (20) بفارق (16)، و بمتوسط (4.7)، و وسيط قدر بـ (6).

2-2-2: اختبار الثبات و الإستقرارية Stationary test:

تعد الإستقرارية من الاختبارات القياسية المهمة وذلك لكشف عن مدى استقرارية البيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج المستخدم، وهناك كثير من الإختبارات يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والإستقرارية في البيانات والمتغيرات، الاّ أن من اكثر الاختبارات استخداماً اختباري (Fuller-Dickey Augmented و Phillips Perron) وتظهر نتائج هذين الاختبارين كالآتي:

الجدول(٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
المتغيرات	المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
عرض النقد	-1.7540 (0.6814)	-6.4034 (0.0001)	-2.7307 (0.0606)	-2.9472 (0.2378)	-5.3307 (0.0028)	-2.9026 (0.0658)	-6.0038 (0.0001)	-3.0371 (0.1498)
الإيرادات العامة	-3.2884 (0.0997)	-3.4603 (0.0222)	-4.0905 (0.0257)	-4.3405 (0.0041)	-4.0983 (0.0253)	-4.3168 (0.0043)	-3.3813 (0.0259)	-3.2518 (0.1060)
النفقات العامة	-5.8895 (0.0009)	-5.7488 (0.0002)	-10.0909 (0.0000)	-10.0117 (0.0000)	-9.9705 (0.0000)	-10.8782 (0.0000)	-4.3930 (0.0034)	-4.8609 (0.0058)

	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
المتغيرات	المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الأول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الدين العام	-2.0187 (0.5528)	-2.3455 (0.1696)	-3.7828 (0.0507)	-3.3396 (0.0291)	-2.0549 (0.5343)	-2.3637 (0.1648)	-3.4102 (0.0832)	-3.3399 (0.0291)
سعر الفائدة	-5.0946 (0.0043)	-1.2990 (0.6011)	-6.3793 (0.0007)	-7.2373 (0.0000)	-3.5524 (0.0637)	-2.3682 (0.1636)	-7.5772 (0.0001)	-6.5668 (0.0001)

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2003-2021) المدرجة في الملحق، باستخدام البرنامج E-views 12 .

يبين من الجدول (٢) ومن خلال اختباري (Augmented Dickey- Fuller/ Phillips-Perron) أن كافة المتغيرات معنوية في الفرق الأول (First Difference) في (Intercept/ Trend) عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%، 5%، 10%) لأن قيمة الاحتمالية الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (0.05)، أي ان هناك استقرارية في معظم بيانات السلاسل الزمنية الداخلة في النموذج، وهذا يؤكد إن هذه النتائج تدعم إجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع الدراسة .

2-2-3: التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: Co-integration test

أن التكامل المشترك من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع الدراسة، ليسمح باجراء تقدير النموذج، ومن الضروري كحد اقصى وجود علاقة واحدة بين أحدى المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويمكن استخدام كثير من المؤشرات لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، الاّ أن إختبار جوهانسن ((Johansen Test)) من الإختبارات الشائعة، والجدول (٣) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام Johansen Test

Variables المتغيرات	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue
عرض النقد	0.0000	178.6270	0.0000	65.77139
الإيرادات العامة	0.0000	112.8557	0.0067	38.75262
النفقات العامة	0.0000	74.10304	0.0022	35.14043
الدين العام	0.0007	38.96261	0.0048	25.96244
سعر الفائدة	0.0415	13.00017	0.0415	13.00017

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (2003-2021) المدرجة في الملحق، باستخدام البرنامج E-views 12 .

يتضح في الجدول (٣) ومن نتائج اختبار **(Johansen Test)** ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة في المستوى المعنوي (1%،5% و10%)، وبهذا يقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة تكاملية معنوية من النواحي الإقتصادية والاحصائية والقياسية، وعليه تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً للمتغيرات الداخلة في النموذج كافة.

2-2-4: تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation):

إن ما يدعم تقدير النموذج المقترح بشكل صحيح هو نتائج إختبارات الثبات والإستقرار والتكامل المشترك، ولقياس وتحليل أثر السياسة المالية في عرض النقد من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية عن (عرض النقد، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام، سعر الفائدة) للمدة (2003 – 2021)، تم اعتماد نموذج (ARDL) وذلك بسبب اختلاف مستوى الإستقرارية بين المتغيرات المراد دراستها ولاعطائها نتائج افضل من حيث الاختبارات الإقتصادية والاحصائية والقياسية، وكانت النتائج للعلاقات والتأثيرات قصيرة وطويلة الأجل كالاتي :

الجدول (٤): نتائج تقدير التكامل للمعلمات المقدرة باستخدام نموذج (ARDL)

Dependent variable المتغير التابع	Independent variable المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
عرض النقد M	الإيرادات العامة	0.3141	0.0092	0.2249	0.0001
	النفقات العامة	0.0699	0.1908	0.2183	0.0047
	الدين العام	-0.2764	0.0010	-0.3246	0.0002
	سعر الفائدة	-0.4011	0.0001	-0.3246	0.0000
	الحد الثابت(C)	22.3711	0.0000		
	نقطة التوازن (1-)Coint Eq	-1.3966	0.0000		
(ARDL Bounds Test)					
علاقات طويلة المدى	(1)I Upper	(0)I Lower	Significant level	Value	F-Bounds Test
	4.06	3.03	10%	**20.8816** اكبر بكثير من قيمة **(Upper)**	
	4.57	3.47	5%		
	5.72	4.4	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2003-2021) المدرجة في الملحق، باستخدام البرنامج E-views 12 .

من الجدول (٤) يتضح مايلي :

أ: اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زادت (الإيرادات العامة) بمقدار (1%) أدّى إلى زيادة (عرض النقد) في الامد القصير بمقدار (0.31 %)، الاّ أن هذا التأثير قد انخفض إلى (0.22 %) في الامد الطويل ، عند زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة نقدية واحدة فأن عرض النقد وفقاً للنظرية الإقتصادية ينخفض لأنه امتصاص للسيولة النقدية ولكن لخصوصية البلدان الريعية فأن ارتفاع الإيرادات العامة بسبب الإيرادات النفطية فبكل تأكيد سيزداد عرض النقد من خلال الإنفاق العام بمقدار(0.31%) لكل دينار تحصيل للايرادات

ب: اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زادت (النفقات العامة) بمقدار (1%) أدّى إلى زيادة (عرض النقد) في الامد القصير بمقدار (0.06 %) (على الرغم ان المتغير غير معنوي)، الاّ ان هذا التأثير قد ارتفع إلى (0.22 %) في الامد الطويل . أن من أهم المتغيرات المؤثرة في عرض النقد في البلدان الريعية هو الإنفاق العام بل يتحرك عرض النقد من خلال الإنفاق العام ولكن تنفصل هذه العلاقة عند انخفاض الإيرادات النفطية وظهور عجز بالموازنة وهذا يفسر عدم معنوية المتغير في الأجل القصير ومعنويته في الأجل الطويل .

ج: اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (الدين العام) بمقدار (1%) أدّى إلى انخفاض (عرض النقد) في الامد القصير بمقدار (0.27 %)، الاّ ان هذا التأثير قد ارتفع إلى(0.32 %) في الامد الطويل . أن مؤشر اجمالي الدين وأثره في عرض النقد قد يأخذ الإشارة السالبة بعلاقته مع عرض النقد عندما يكون الدين خارجي وهو تسرب للدخل على العكس من الدين الداخلي الذي يزيد من عرض النقد، وعند تفحص البيانات سنلاحظ حجم الدين الخارجي وأثره على عرض النقد مقارنة بالدين الداخلي.

د: اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الفائدة) بمقدار (1%) أدّى إلى انخفاض (عرض النقد) في الامد القصير بمقدار(0.40 %)، الاّ ان هذا التأثير قد انخفض إلى 0.32) (% في الامد الطويل حيث عند زيادة اسعار الفائدة بنسبة 1% فان عرض النقد ينخفض بنسبة 40% وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية.

هـ: من خلال الجدول أعلاه ومن خلال اختبار(Bounds Test) يتضح ان المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية طويلة الامد لأن قيمة (F) المحسوبة تساوي (20.8816) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والتي تبلغ (5.72)، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقديرات طويلة الأجل تقديراً صحيحاً للمتغيرات كافة.

و: بالنسبة إلى نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فانه يمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع ان يكون سالباً ومعنوياً و قد بلغ (- 1.39) مما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر احصائياً و تحقق الإشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

2-2-5: الاختبارات التشخيصية للمصداقية وملائمة النموذج المعتمد: (Diagnostic tests)

مرحلة تقييم النموذج المقدر هي الخطوة المهمة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، وفي هذا السياق تم استخدام عدة مؤشرات بما في ذلك (R^2، Adjusted R^2،Std. Error،SSR،AIC)، وكذلك عدة اختبارات احصائية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، عدم التوزيع الطبيعي للبيانات)، والجدول (5) يبين قيم ودلالات احصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (٥): نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.1401	R-Squared	0.9991
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	(بين 1.40-9.51)	Adjusted R^2	0.9973
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test for Heteroskedasticity	0.4594	F-statistic Prob(F-statistic)	572.2012 (0.0000)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.3271	S.E. of regression Sum squared resid	0.0276 0.0038
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.4400	AIC	-4.1279

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(2003-2021) المدرجة في الملحق، باستخدام البرنامج E-views 12 .

من الجدول رقم (5) يتضح مايلي:

أ: اجتازت النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات)، لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من (0.05) و قيمة المعالم المقدرة لل (VIF) اقل من (10) بعد اخذ الفرق الأول لمتغير النفقات العامة .

ب: إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفع جداً للنموذج المقدر وتبلغ قيمته (99%) وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع (عرض النقد)، ومن جهة أخرى الإختلاف بين معامل تحديد (R^2) ومعامل تحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جداً، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن التقدير.

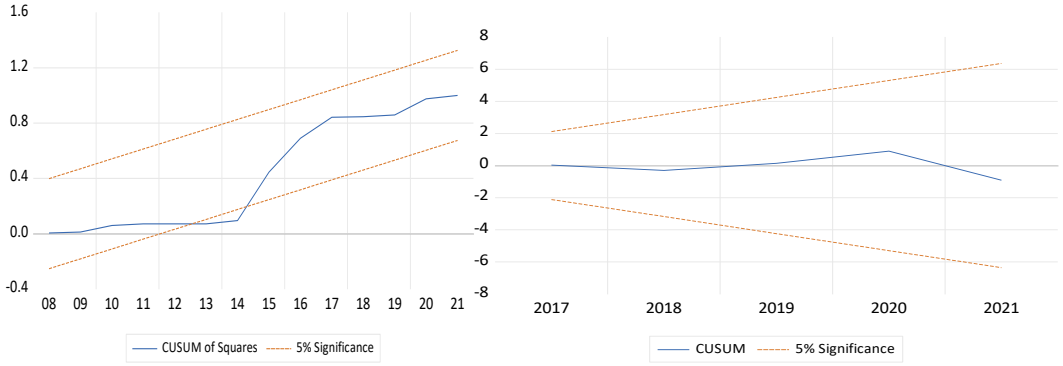
جـ: قيمة (F) البالغ (572.2012) و بدلالة إحصائية (000.0) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

د: نلاحظ ان قيمة (SSR/Standard Error) عموماً قليلة و مقبولة لان أقل من (0.05)، وتشير إلى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

هـ: (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الاحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كان التقدير أفضل ، ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر سالبة، وهذا دليل على حسن التقدير للنموذج المقدر.

2-2-6 الاختبارات الإستقرارية للمعلمات المقدرة (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test)

يجب استخدام الاختبارات المناسبة والموثوقة للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة CUSUM (OF Squares). ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنموذج المعتمدة بالأتي:



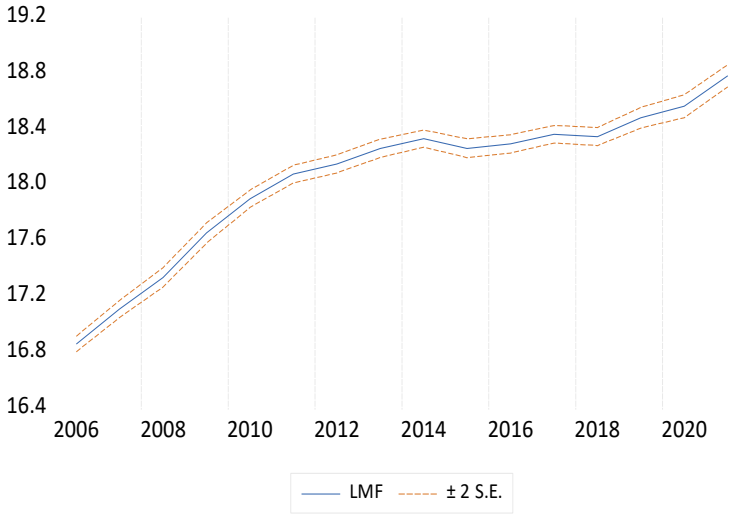
الشكل (1) الاختبارات الإستقرارية للمعلمات المقدرة (CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test)

يبين من خلال الشكل (1) أن النموذج المستخدم مستقر إلى حد كبير، وذلك لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (5%).

2-2-7 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ :

ان مرحلة التنبؤ بسلوك الظواهر الإقتصادية هي الخطوة الاخيرة والمهمة في انجاز واكمال مراحل بناء الأنموذج القياسي، اذن الأنموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية و بيانات و معلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن نعتمد عليها لأغراض تنبؤية ، وهناك عدة طرق ونماذج للتنبؤ، الاّ انه تم الاعتماد على نموذج (ARIMA) ونتائج التحليل في الشكل الأتي:

الشكل (٢) اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ



Forecast: LMF	
Actual: LM	
Forecast sample: 2003 2021	
Adjusted sample: 2006 2021	
Included observations: 16	
Root Mean Squared Error	0.021465
Mean Absolute Error	0.019419
Mean Abs. Percent Error	0.106797
Theil Inequality Coef.	0.000594
Bias Proportion	0.000570
Variance Proportion	0.001335
Covariance Proportion	0.998095
Theil U2 Coefficient	0.131931
Symmetric MAPE	0.106798

يبين من الشكل (٢) ان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و(MAE) و(MAPE) قليلة، وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، وأفضل مؤشر لاختبار الأداء التنبؤي هو معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وكان قيمته تساوي (0.0005)وهذا قريب جداً من الصفر، بمعنى ان الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جداً .

الاستنتاجات :

١. ان متغيرات الدراسة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام، سعر الفائدة وعرض النقد) الداخلة في النموذج بينت استقراريتها عند الفرق الأول في معظم بيانات السلاسل الزمنية طبقاً لاختباري (ديكي – فولر و فليبس برون).

٢. اظهرت نتائج اختبار حدود التكامل المشترك بوجود علاقة تكاملية معنوية مشتركة بين المتغيرات الدراسة عند مستوى المعنوي ١٪ و ٥٪ و ١٠٪.

٣. اكدت نتائج الاختبارات القياسية بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام، سعر الفائدة) والمتغير التابع (عرض النقد) كما يلي :

أ– وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والإيرادات العامة مع عرض النقد في الامد القصير والامد الطويل.

ب– وجود علاقة عكسية بين الدين العام وسعر الفائدة مع عرض النقد في الامد القصير والامد الطويل.

٤. اظهرت النتائج للاختبار معامل تحديد (R2) ومعامل تحديد المعدل (Adjusted R2) الذي بلغ (99%) وهي نسبة مرتفعة جداً بوجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام، سعر الفائدة) والمتغير التابع (عرض النقد) .

٥. بينت نتائج الاختبارات القياسية باستقرارية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوي (5%) كما في شكل (1).

٦. ان اختبار الكفاءة التنبوئية للنموذج المقدر قوية جداً وذلك لان نتائج الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة.

المقترحات:

١. الاخذ بنظر الاعتبار دراسة الآثار المتوقعة لأدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية بشكل عام وعلى عرض النقد (السيولة المحلية) بشكل خاص من قبل متخذي القرارات المالية .

٢. ان يتم التنسيق بين متخذي القرارات المالية (وزارة المالية) و السلطات النقدية(البنك المركزي)، بحيث تكون هناك مؤتمرات ودوريات مستمرة مدعومة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لما لها من دور مهم في تحديد الاساسيات الإقتصادية المختلفة للبلد وتجهيزها بقاعدة بيانات عن الوضع الإقتصادي للبلد ولاسيما للمهتمين بهذا الشأن .

٣. يمكن للسياسة المالية وعبر أدواتها (الإيراد العام، النفقات العامة ، والدين العام) أن تقوم بتكملة عمل أدوات السياسة النقدية (منها سعر الفائدة) وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل، من خلال الاستفادة من أثر هذه الأدوات المالية على المتغيرات النقدية ومن ضمنها عرض النقد والتي تعتبر من أهم الأهداف السياسة النقدية.

٤. ولان العراق من دول الريعية المعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة أكبر من إيراداته العامة وتغطي هذه الإيرادات النفقات العامة وبالتحديد النفقات الجارية ذات الأثر الكبير في حجم عرض النقد، ولذلك وجب التنوع من الإيرادات العامة لتمويل النفقات الإستثمارية .

Reference

Abd al-Hamid, Abd al-Muttalib, Economics of Public Finance, United Arab Company for Marketing and Supplies, Cairo, Egypt, 2010.

Al-Ali, Falih Adel, Public Finance and Tax Financial Legislation, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2007.

Al-Demerdash, Hani Muhammad, Al-Laithi, Imad Muhammad, Financial Policies, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for printing, publishing and distribution, Cairo, Egypt, 2015.

Al-Demerdash, Mahmoud Mohamed, Economics of Public Finance with a Reference to the Financial Development in the Kingdom of Saudi Arabia, first edition, Dar Al-Ijadah, Riyadh, Saudi Arabia, 2018.

Al-Fatlawi, Hassan Majed Thamer, Fiscal Policy and its Effects on the Money Supply in Iraq for the Period 1990-2014, Master Thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Iraq, 2019.

Al-Husseini, Karim Muhammad, The Role of Fiscal Policy in Achieving Economic Stability, published research, Scientific Journal for Research and Commercial Studies, Volume (32), Issue (1), Algeria, 2018.

Ali, Abdel Moneim Al-Sayed, Issa, Nizar Saad Al-Din, Money, Banks and Financial Markets, first edition, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2004.

Al-Janani, Ammar Naeem Zughair, The impact of crude oil price fluctuations on the financial policy options of selected countries for the period (1990-2017) with special reference to Iraq, PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Kufa, Iraq, 2020.

Al-Khafaji, Ayat Hussein, The Impact of Monetary Variables on the Performance of Financial Markets - the United States of America and China for the period (2003-2014), Master Thesis, Karbala University, Iraq, 2016.

Al-Maaita, Othman Zaal Fares, The Role of Public Loans in Improving the Economic Activities of the State: Jordan as a Model, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Volume (69), Issue (8), Jordan, 2022.

Al-Rubaie, Rajaa, The Role of Fiscal and Monetary Policy in Addressing Stagnant Inflation, Amna for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013.

Asaad, Bilal Muhammad, Abd Munhad Khamis, Awwad, Khaled Rokan, A relationship between the short-term interest rate and the exchange rate in Iraq for the period (2004-2017), published research, Journal of the University College of Knowledge, Volume (21), Issue (9), Iraq , 2019.

Asfour, Muhammad Shaker, The Fundamentals of the General Budget, third edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan, 2011.

Bain, Keith, and Peter GA Howells. " Monetary Economics: Policy and its Theoretical Basis(2005).https://doi.org/10.1787/9789264061651-8-en

Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Bulletin Reports for the period (2021-2003).

El-Telbani, Ahmed Mohi El-Din Mohamed, The relationship between the speed of money circulation and both inflation and the growth of the Egyptian economy (an econometric study for drawing monetary policy using the ARDL model), published research, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Volume (16), Issue (15), 2 202.

Faure, Alexander Pierre. "Interest Rates 1: What are Interest Rates?." Available at SSRN 2542083 (2014).

Hajji, Idris Ramadan, Barwari, Muhammad Salman, The Role of Monetary Policy Indicators in Achieving Monetary Stability in Iraq and the Kurdistan Region-Iraq for the Period (1988-2019), Published Research, Tanmiat Al Rafidain Journal, University of Mosul, Volume (41), Issue (136) , Iraq, 2022.

Hayawi, Kulthum Abdel-Qader, Zaher, Abdel-Hamid Suleiman, Measurement and Analysis of the Causal Relationship between Public Expenditures, Money Supply and Inflation, "Iraq, a case study for the period (1990-2019), published research, Journal of Human Sciences of the University of Zakho, Volume (7), Number (3)), Iraq, 2019.

Hussein, Namariq Qasim, Measuring the relationship between the interest rate and some macroeconomic variables, a study of the experiences of Egypt and Japan, with special reference to Iraq for the period (1990-2015), PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, Karbala University, Iraq, 2017.

Mehrzi, May, The nature of the public loan, its justifications and economic effects, published research, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (38), Issue (2), Damascus, 2016.

Saeed, Maysa Saeed Ahmed, The effect of time gaps in determining the causal relationship between the money supply and the exchange rate in Sudan using the Cranger test in the period 1980-2014, PhD thesis, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology, Sudan, 2016.

Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts (2003 - 2021).

Muhammad, Map Ali Bushra, Fiscal Policy and Its Impact on Macroeconomic Indicators in Sudan for the Period 1990-2018, Master Thesis, Department of Economics, College of Graduate Studies and Scientific Research, Shendi University, Sudan, 2019.

Ray, Margaret, and David Anderson. Krugman's economics for AP®, (adapted from Economics, by Paul Krugman and Robin Wells). Worth Publisher, 2015.

Rogerson, Richard. The Impact of Labor Taxes on Labor Supply: An International Perspective. AEI Press, 2010.

Saker, Mohamed El Araby, In-depth Macroeconomics, Algeria, 2003.

Salman, Ali Fahim Jaafar, The problem of coordination between fiscal and monetary policies and its impact on some macroeconomic variables in Iraq, PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, 2021.

World Bank, Data Bank, World Development Indicators, Iraq, published data for the period (2021-2003).

Zughair, Ali Hussein, Al-Quraishi, Hatem Karim Belhawi, Analysis of the impact of public revenues on the contribution of the industrial sector to the gross domestic product in Iraq (2003-2018), published research, Wasit Journal of Human Sciences, Volume (18) Issue Part Four, Iraq, 2022 .

Nashed, Suzi Adly, Fundamentals of Public Finance (public expenditures - public revenues - general budget), first edition, Al-Halabi human rights publications, Lebanon, 2008.

الملحق:

قيم المتغيرات المالية والنقدية الداخلة في النموذج القياسي للدراسة في العراق للمدة (2003-2021)

مليون دينار

years	M	TR	TE	PD	IR %
2003	6953420	15,985,527	4,901,961	*146,668,847	6.35
2004	11498148	32,988,850	32,117,491	135,555,541	6
2005	14659350	40,502,890	26,375,175	111,660,680	7
2006	21050249	49,232,349	38,806,679	87,063,402	16
2007	26919996	52,046,698	39,031,232	77,303,389	20
2008	34861927	80,252,182	59,403,374	59,114,133	16.8

years	M	TR	TE	PD	IR %
2009	45355289	55,209,353	55,589,721	61,101,599	8.8
2010	60289168	69,521,117	70,134,204	64,778,036	6.2
2011	72067309	99,998,776	78,757,667	60,282,889	6
2012	75336128	119,466,403	105,139,575	58,083,553	6
2013	87526585	113,767,195	119,127,556	54,163,847	6
2014	90566930	105,386,623	112,192,126	59,895,883	6
2015	84527272	66,470,252	70,417,515	84,780,811	6
2016	90466370	54,409,270	73,571,040	99,597,1,95	4.33
2017	92857047	77,335,955	75,490,115	120,832,236	4
2018	95390725	106,569,834	80,873,189	90,448,698	4
2019	103441131	107,566,995	111,723,523	*51,537,466	4
2020	119906260	63,199,689	76,082,443	*71,149,640	4
2021	139885978	109,081,464	102,849,659	*70,512,638	4

المصدر :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003-2021)
- وزارة التخطيط و التعأون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية .(2021 - 2003)
- البنك الدولي، بنك البيانات ، مؤشرات التنمية العالمية ، العراق ، بيانات منشورة للمدة (2021 - 2003).

*قيم مفقودة تم ايجادها عن طريق ARMA coefficients using maximum likelihood وCubic Method